

إضاءة حول مشروع التقرير العام

أعدمت اللجنة المكلفة بإعداد مشروع التقرير العام للمؤتمر الخامس،

ذات الوجهة والمواصفات التي تم على ضوئها إعداد التقرير العام

للمؤتمر الرابع «الماركسية وقضايا الثورة السودانية». ذلك ان تلك

الوجهة لا تزال بصورة عامة سليمة. مفردات هذ

الوجهة هي:

١- التقرير العام لن يكون سرداً للأحداث فما أكثرها.
٢- يهتم التقرير بالأحداث الكبرى التي أثرت ولا تزال تؤثر على مجريات الحياة في بلادنا.
٣- يهتم بالقضايا الفكرية ذات الأثر على سير العمل الثوري في بلادنا.
٤- يناقش تجاربنا سلباً وإيجاباً بهدف توسيع الحركة الثورية وإجراء تحسينات أساسية في أدوات نضالها.
٥- يوضح آفاق الثورة.
٦- وبعد الوقوف على المناقشات التي دارت في سكرتارية اللجنة المركزية للحزب حول هذه الوجهة والمواصفات، وعلى المساهمات الواردة في الأوراق التي رفعها بعض الزملاء والزميلات وتضمنت بعض المقترحات لما يجب ان يشملته التقرير العام، طرحت اللجنة ضوابط إضافية للوجهة العامة لتقرير المؤتمر الرابع، وهي:

١- عدم التصدي ل طرح مهام برنامجية في التقرير العام. فهذه مكانها الطبيعي المناسب هو مشروع البرنامج. التقرير العام يركز الأساس النظري والوجهة العامة لبرنامج الحزب وأساليب عمله استناداً إلى الدراسة الانتقادية لما هو واقع.
٢- تجاوز الأسلوب السوفيتي الذي يركز بصفة خاصة، في كتابة التقارير للمؤتمرات، خاصة المنشورة أو المعلنة أو عموماً تلك التي يتاح لنا الإطلاع عليها، على العملية الثورية العالمية أكثر من تركيزها على الأوضاع الداخلية، من منطلقات التقدم في العملية الثورية العالمية أبان فترة القطبية الثنائية للعالم، وبطبيعة الحال اتضح ان هنالك قضايا داخلية عديدة نوقشت داخل تلك المؤتمرات، لكنها عادة لا تتاح لنا الوقوف عليها. ولكن هذا التجاوز، بما يتطلبه واقع الحركة اليوم، يجب ان لا يحجب عنا ان الأوضاع الداخلية تجري في إطار صراعات عالمية وإقليمية تؤثر فيها بهذا القدر أو ذاك. أضف إلى ذلك ان هناك اليوم متغيرات نوعية جديدة، سلبية وإيجابية، في الساحة العالمية، تتطلب ان نعطيها الأسبقية في التقرير، كالانهيار في المعسكر الاشتراكي، والعولمة، والتطورات الإيجابية في بعض بلدان أمريكا اللاتينية، خاصة وهي تلقي بظلالها وآثارها على معظم

أبواب التقرير، غير أن معالجة هذه المتغيرات النوعية الجديدة يجب أن لا تقود إلى اختزال معالجة الأوضاع الداخلية في السودان .

■ وبناءً على ذلك فان مشروع التقرير العام للمؤتمر الخامس يسعى لمعالجة المتغيرات الأساسية في الوضع العالمي والإقليمي، وفي الواقع السوداني، ويطرح المهام التي تواجه العمل الثوري في الفترة القادمة. ويحدد بدقة التصور للأفق الاشتراكي، كما يطرح قضية تأهيل الحزب فكرياً وسياسياً وتنظيمياً ليجدد نفسه ويواكب هذه المتغيرات، ويواصل مشواره في البناء استناداً إلى أفكار ومفاهيم الخط التنظيمي.

■ لن يكون مشروع التقرير العام، بمثابة رصد لنشاط مركز الحزب منذ المؤتمر الرابع، من زوايا: اجتماعات اللجنة المركزية للحزب ونشاطها بين المؤتمرين، وما طرحته من قضايا ومواقف الخ، مثل هذه المتابعة والتنقيب مكانها تقرير منفصل بعنوان: «التقرير التنظيمي».

■ كذلك لن يكون مشروع التقرير تاريخاً للحزب منذ المؤتمر الرابع، ولكن طبيعي ان المؤتمر من صلاحياته تكوين لجنة أو تحديد جهة ما لاستكمال كتابة تاريخ الحزب الذي بدأه الشهيد عبد الخالق بكتيب «لمحات من تاريخ الحزب». وحقيقة يفتقر الحزب إلى توثيق واف وصحيح ودقيق لتاريخه. وطبيعي ان مثل هذا التوثيق يصبح أكثر مشقة مع مضي الزمن. ونحن الآن فقدنا كل مؤسسي الحزب باستثناء أفراد قليلين. وهناك مناطق حزبية رحل جل الذين شاركوا في تأسيسها. إن مهمة التأريخ لحزبنا ليست مهمة ثانوية. بل لها قيمة تاريخية وفكرية ونضالية عظيمة. «الما عندو قديم يشتري ليهو واحد». ونحن عندنا قديم عظيم. إن الماثرة التي حققها من أسسوا الحزب الشيوعي السوداني، ومن أصلوا بناء الحزب ونضاله، تستحق ان تسجل وتنتشر. فهي ذات قيمة لنا وللبلدان ذات الظروف والواقع المشابه لواقعنا. إنها تؤكد قدرة المنهج الماركسي على التعامل مع هذا الواقع وبناء حزب متقدم فيه والحفاظ عليه. كما إنها تؤكد القدرات الفكرية والنضالية الكبيرة التي أبداهها مؤسسو الحزب وأعضاؤه رغم ما تعرضوا له.

■ حددت اللجنة كمراجع أساسية، لإعداد مشروع التقرير:

١- كتيبات الحوار الداخلي والسمنارات التي تضمنت آراء الزملاء والهيئات الحزبية والفروع لتجديد الحزب.
٢- تقرير المؤتمر الرابع «الماركسية وقضايا الثورة السودانية» كهمزة وصل بين المؤتمرين الرابع والخامس (إثبات ما له راهنته وإضافة ما طورنا أفكارنا حوله، خاصة بالنسبة لبناء الحزب).
٣- الدراسات التي أعدتها لجنة إعداد مشروع البرنامج الذي سيقدم للمؤتمر الخامس.
٤- دورات اللجنة المركزية (وبصفة خاصة دورة أغسطس ٢٠٠١).

٥- مطبوعات حزبية متنوعة (حول البرنامج، قضايا ما بعد المؤتمر، لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي السوداني، الخطابات الداخلية التي أصدرها مركز الحزب خلال السنوات الماضية .. الخ).

منهج إعداد مشروع التقرير

قررت اللجنة توشي الجوانب التالية في إعداد مشروع التقرير:

١- سيادة النظرة الانتقادية التي لا يتطور العمل بدونها.
٢- وفق قدرات الحزب حالياً في هذه الظروف، وكسباً للوقت، فان مشروع التقرير للمؤتمر الخامس لن يغطي كل القضايا بصورة شاملة ومكتملة. لذا نركز على القضايا الجوهرية وقضايا الساحة السياسية الراهنة. وطبيعي ان المؤتمر السادس سيستكمل النقص في ظروف أفضل واحسن تتمكن فيها تنظيمات الحزب على المستوى الوطني من تطوير الدراسة الباطنية للمجتمع السوداني التي بدأها المؤتمر الرابع.

٥- لا يكفي ان نقول أو نعلن على رؤوس الأشهاد اننا سنجدد الحزب، بل لابد ان نتخلى المشروع كله، كوجهة محددة مدعومة بأكثر قدر من الحشوات والأسانيد، سياستنا لتجديد الحزب فكرياً وبنياً وممارسات، استناداً إلى دراستنا الانتقادية لتجربتنا وإلى دروس تجربة الانهيار في المعسكر الاشتراكي. وعلى سبيل المثال يشمل هذا: الانفتاح والإستارة في التعامل مع المنهج الماركسي، مفهوم التغيير الاجتماعي والتحول الاشتراكي في الماركسية، نبذ أفكار الطليعية والموروث الستاليني، الديمقراطية وحقوق الإنسان الخ .

د- ضرورة توسيع المشاركة في إعداد التقرير. وقد حددت هذه الضرورة باللجنة ان تقدم تنويراً بالتقرير وقضاياها في العديدين الثاني والثالث من نشرة «المؤتمر الخامس». كما طرحت تكليفات محددة لعدد من الزملاء والزميلات والهيئات الحزبية داخل وخارج السودان، على سبيل المشاركة في إعداد بعض مواد التقرير

من بينها البحث في علاقة الحزب الشيوعي بالطبقة العاملة وحركة الشباب والنساء وقضايا التعليم العالي والعام والملاحم والأساليب الجديدة الملائمة للعمل بين الطلاب، والأوضاع السياسية والاجتماعية في جنوب الوطن بعد نيفاشا وفاق الوحدة والعمل الديمقراطي في الجنوب، والتحالفات الديمقراطية ضد الاحتكارات في البلدان الصناعية المتطورة، والمنبر العالمي لمناهضة الوجه المتوحش للعلمنة، وتجربة التجمع الوطني الديمقراطي وتجربة مجد، ووجهة حقوق الإنسان وقضايا التضامن .. الخ.

و بصورة مباشرة تفاعلت اللجنة مع كل من مكاتب: الجنوب، الشباب، الدراسات النقابية، طلاب الجامعات، الثانويات، العلاقات الخارجية. وكذلك تفاعلت مع عدد من الزميلات تم تحديدهن عن طريق تنظيم الحزب بالعاصمة القومية. ومما يجدر ذكره ان اللجنة عقدت لقاءات مشتركة مع ممثلين لمعظم هذه الجهات لمناقشة الأوراق التي تم إعدادها بناءً على طلبها.

وفي تقدير اللجنة ان توسيع المشاركة يكفل ان يأتي التقرير - إلى جانب المادة الواردة في كتيبات الحوار الداخلي - نتاجاً لعمل وجهه جماعيين يغطيان الأطر والمحاور الثلاثة: متغيرات العصر والوضع العالمي الراهن ومتغيرات المجتمع السوداني وتأهيل الحزب فكرياً وتنظيمياً وسياسياً لمهامه. وبطبيعة الحال ستظل هذه المحاور والأطر مفتوحة للتطوير النظري والفكري أمام العقل الجمعي للحزب بعد المؤتمر بمختلف الأشكال والأساليب الواجب ابتداعها: مركز دراسات ودوريات فكرية وورش عمل تتمتع بإدارات ذات استقلال واسع وتصبح سمة ثابتة في حياة الحزب ونشاطه.

ويرفد وجهة توسيع المشاركة أيضاً قرار اللجنة القاضي بتسريع وتائر عملها بما يمكنها من الفراغ من إعداد مشروع التقرير ورفعها إلى مركز الحزب بأسرع ما تيسر. ان هذا يكفل ان يكون المشروع مطروحاً للمناقشة العامة في الحزب قبل وقت كاف من تاريخ انعقاد المؤتمر الخامس، وبالتالي يصبح أمر تجميع المناقشات ورفعها مع المشروع للمؤتمر في متناول اليد، أو حتى إدغام قسماتها الأساسية في صلب المشروع على أساس انها عائد المناقشة للمشروع في الحزب.

هـ- بلورة تصور محدد بالمواضيع والقضايا التي سيتناولها التقرير، إذ ان الطرح العام لأطر التقرير لا يساعد في معالجة القضايا التفصيلية لمشروع التقرير. واستناداً إلى ذلك رأيت اللجنة ان يكون مشروع التقرير متضمناً القضايا والمواضيع التالية:

١- الوضع العالمي والإقليمي
٢- الأوضاع الداخلية في السودان
٣- قضايا فكرية وسياسية
٤- بناء الحزب

نقد ذاتي حول تأخير انعقاد المؤتمر الخامس

استعدادات الديمقراطية . وصار ممكناً بالفعل ضمن أمور أخرى ، عقد المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي متأخراً ٢٠ عاماً تقريباً .

كما يمكن القول إنه منذ ٢٠٠٥ صار ممكناً الشروع في الإجراءات العملية لعقد المؤتمر. وكانت المناقشة العامة التي أفتتحت بقرار من اللجنة المركزية عام ١٩٩٢ قد عكست رغبة حقيقية لدى الأغلبية الساحقة من الشيوعيين للتداول حول القضايا التي تشكل جدول أعمال المؤتمر الخامس . وتقدم نتيجة المناقشات أساساً متيناً لتطوير حزبنا وتعزيز وحدته .

يمكن القول أن السبب الرئيسي لتعطيل انعقاد المؤتمر كان تغليب الاعتبارات التأمينية لسلامة الحزب وكوادره على ضرورات التمسك بقواعد النظم الحزبية ومبادئها. ولقد كان في الإمكان اختيار وتطبيق بدائل تتيح عقد المؤتمر بتنازلات في بعض الجوانب (مثل عدد أعضاء المؤتمر) بأشكال التقيؤص ، تجنباً لغيابه أكثر من أربعين عاماً . وهو تقصير جسيم تتحمل مسؤوليته دون شك اللجنة المركزية

إلى مصر ثم اعتقاله تحفظياً لفترة ثم إطلاق سراحه . وعقد المؤتمر في ٢١ أغسطس ١٩٧٠، وانتهى بهزيمة ساحقة للتصويين الذي انتهى بهم الأمر إلى الخروج من الحزب في انقسام هو الأكبر في تاريخه ضم ٤٠٪ من أعضاء اللجنة المركزية وعشرات من كادر الحزب. وفي ١٦ نوفمبر التالي نفذت السلطة نصيبها من ردة الفعل بإبعاد بابكر النور وهاشم العطا وفاروق حمد الله من جميع مناصبهم ، كما اعتقلت عبد الخالق وعز الدين على عامر . ومضى الصراع في طريق التصعيد إلى نهايته المملومة في ١٩ يوليو ومذابح ٢٢ يوليو واعتقالات الشيوعيين ومطارداتهم والتكثيف بهم .

ولم تكن الأوضاع تسمح حتى نهاية حكم نميري بعقد مؤتمر ، بما في ذلك خلال الفترتين القصيرتين للاسترخاء السياسي اللتين صاحبتا إجازة الدستور عام ١٩٧٣ والمصالحة عام ١٩٧٧ . ونفس الشيء يمكن أن يقال عن الأوضاع بعد ٢٠ يونيو ١٩٨٩ حتى يناير ٢٠٠٥ . غير أن الصورة تغيرت بعد انتفاضة أبريل ١٩٨٥ التي أسقطت ديكتاتورية نميري

ونأخذ في الاعتبار أيضاً ما استجد في حزبنا وبلادنا من تطورات وأحداث منذ المؤتمر الرابع كان من أبرزها إن تياراً يمينياً تصفويأ أخذ في التشكل والتكون داخل اللجنة المركزية ووسط الكادر القيادي الجماهيري والتنظيمي المحيط بها خلال الصراع السياسي والاجتماعي الذي احتدم في البلاد بين القوى الوطنية الديمقراطية والحلف اليميني الرجعي . وكان صوت ذلك التيار خافتاً من الناحيتين الفكرية والعملية. ثم وقع انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩، الذي سرعان ما تمخض عن سلطة من البرجوازية الصغيرة أرادت الاستقواء بالشيوعيين دون حزبهم . ووجد التصويين في السلطة الجديدة سندا شجعهم على رفع صوتهم . ونشب صراع حاد داخل الحزب الشيوعي. وفي أغسطس ١٩٦٩ قررت اللجنة المركزية بناء على اقتراح من عبد الخالق عقد مؤتمر تداولي لكادر الحزب لحسم الخلاف حول التكتيكات، واستمر التحضير للمؤتمر عاماً كاملاً احتدم العداء أثناءه بين الحزب من جهة والسلطة وحلفائها التصويين من جهة أخرى ، وتم خلاله نفي عبد الخالق

فما الذي عطل عقد المؤتمر الخامس؟

وحسب النظام الداخلي فان مسؤولية دعوة المؤتمر للإنعقاد والتحضير له تقع على عاتق اللجنة المركزية. ويجوز النظام الداخلي أيضاً دعوة المؤتمر للإنعقاد بناء على طلب من منظمات حزبية تمثل ما لا يقل عن ثلثي أعضاء الحزب، إلا انه لم يبين كيفية عقد المؤتمر في هذه الحالة. وهي حالة تعني وجود مشكلة داخل الحزب تحتاج لحل . ويبدو انه ترك ذلك للظروف وقدرات الكادر.

قبل أن يكون عضواً في اللجنة المركزية .

٤٠ عاماً بدون مؤتمر !!

من قضايانا الكبيرة التي تنتظر العلاج في المؤتمر الخامس ان حزبنا لم يعقد مؤتمراً طيلة الأعوام الأربعين الماضية، علماً بان النظام الداخلي ينص على عقد المؤتمر مرة كل عامين.

ان مؤتمرات الحزب هي مواسم التشمير عن ساعد الجد واستنهاض الهمة والفكر لمراجعة أداء الحزب في كل مفاصله وتصحيح الأخطاء وحل المشكلات النظرية والعملية التي تعترض نشاطه ولمحاسبة اللجنة المركزية للحزب عن أعمالها . إن المؤتمرات الحزبية تحتل موقعاً مفصلياً في ممارسة الرقابة الجماعية والديمقراطية الداخلية والحياة المعافاة داخل الحزب . ان عدم عقد المؤتمر الخامس وغياب المؤتمرات طيلة أربعين عاماً تقصير جسيم لابد من النظر في أسبابه ومعالجتها وتحديد المسؤولية فيها واتخاذ كل ما يلزم لمنع تكرارها. ان عقد المؤتمرات في مواعيدها من شروط ترسيخ الديمقراطية في الحزب.